رؤية حزب العدالة والبناء لحل القضية الجنوبية

قدم حزب العدالة والبناء رؤيته لحل القضية الجنوبية إلى فريق القضية الجنوبية في مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وفيما يلي تعيد صحيفة (14 أكتوبر) نشرها لأهميتها :

مقدمة :

لقد شكلت القضية الجنوبية ولا تزال القضية الوطنية الأولى ، وشكل فريقها في مؤتمر الحوار الوطني ما سمي بالغرفة الأولى في المؤتمر، التي يتوقف على مخرجاتها عمل ومخرجات عدد من فرق العمل .

لقد عمل الفريق خلال الفترة الماضية من خلال كافة أعضائه من منطلق المسئولية الوطنية والحرص على تقريب وجهات نظر المكونات المشاركة حول جذور ومحتوى القضية ، وقد أجمعت كافة الرؤى على حدوث جملة من الإختلالات في كافة الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحقوقية شكلت في مجملها محتوى القضية الجنوبية .

إن المسئولية الوطنية التي تتحملها اليوم كافة المكونات السياسية والاجتماعية تحتم على الجميع وضع الحلول والمعالجات الناجعة القادرة على معالجة كافة الإختلالات التي نتجت عنها القضية الجنوبية ومعالجة الآثار التي نتجت عنها ، وتعمل على التأسيس ليمن جديد في ظل دولة مدنية تقوم على أسس الديمقراطية وتحكمها المؤسسات وتسودها قيم الحرية والعدالة والمساواة .

إن الحلول المنطقية والمنصفة النابعة من قناعة وإيمان كافة المكونات السياسية والاجتماعية بضرورة تجاوز الماضي والتوجه نحو المستقبل، هي وحدها من تستطيع معالجة كافة الاختلالات ، وتضمن عدم تكرار ما حدث مستقبلا ، وتكفل تحقيق مبدأ الشراكة في السلطة والثروة لكافة أبناء اليمن .

إننا في حزب العدالة والبناء وانطلاقا من المسئولية الوطنية التي نتشاركها مع كافة المكونات السياسية والاجتماعية ، واستنادا إلى رؤانا السابقة حول جذور ومحتوى القضية الجنوبية ، قد حرصنا على أن تكون الحلول التي نقدمها إليكم كفيلة بمعالجة القضايا التي تضمنتها رؤيتنا لمحتوى القضية ، وهي تشكل مع ما قدمه حزبنا من رؤى في فريق بناء الدولة رؤية متكاملة نأمل أن تشكل مع رؤى بقية المكونات حلولا جذرية تحقق الأهداف التي تشكل من أجلها مؤتمر الحوار الوطني الشامل .

الحلول المقترحة :

أولا : في جانب المعالجات السياسية (شكل الدولة ونظامها السياسي والإنتخابي):

• شكل الدولة :

نرى في حزب العدالة والبناء أن شكل الدولة الأنسب لليمن هو الشكل الاتحادي المكون من عدة أقاليم ، يتم تحديد عددها وطبيعتها من قبل خبراء فنيين بناء على معايير وأسس علمية وبما يعمل على تحقيق المواطنة المتساوية ويحقق عدالة توزيع السلطة والثروة ويخلق مناخا تنافسيا في عملية التنمية الشاملة وعلى أن يتم التوافق عليها .

يقوم الدستور الاتحادي بتحديد أسس وضوابط العلاقة بين الأقاليم فيما بينها وعلاقتها بمؤسسات السلطة المركزية ، بحيث تمارس هيئات الدولة المركزية بمقتضى الدستور السيادة على جميع الأراضي والمياه الإقليمية الواقعة داخل حدود الجمهورية اليمنية وتعتبر شئون السيادة والتمثيل الخارجي والجيش وإدارة الثروات السيادية والأمن القومي والنظام القضائي من صلاحيات السلطة المركزية ، في حين يكون لهيئات الأقاليم ممارسة السيادة على أراضيها ومياهها الإقليمية وتدير جميع الشئون التي لا تختص بها هيئات الدولة المركزية ويحدد الدستور نسبة حصة كل إقليم من الثروات السيادية وآليات إشراك سلطات الإقليم في الإشراف على عمليات الإنتاج ، ونسبة الدولة المركزية فيها لتمويل عملية التنمية على المستوى الوطني ، كما يحدد الدستور أسس النظام القضائي العام للدولة ويكون من حق كل إقليم تشكيل مؤسساته القضائية وفقا لتلك الأسس.

وتكون صنعاء وعدن عاصمتين للدولة الاتحادية بحيث يكون للحكومة مقرين الأول صيفي في صنعاء والثاني شتوي في عدن .

• النظام السياسي :

يتطلب إعتماد الشكل الاتحادي للدولة المكون من عدة أقاليم ، إعتماد النظام الرئاسي كشكل للنظام السياسي ، فقد أثبتت معظم تجارب الديمقراطيات الناشئة التي يستلزم نجاحها إشراك كافة القوى السياسية والاجتماعية في السلطة ، بأن إعتماد النظام البرلماني يفرز حكومات إئتلافية عادة ما تكون ضعيفة وغير مستقرة بسبب الاختلاف الطبيعي في رؤى و برامج القوى المكونة لها ، لذلك سيكون من الضروري وجود نظام رئاسي يتمتع بالاستقرار، ويعمل على تحقيق توازن بين سلطات المركز والأقاليم و بالذات خلال مرحلة بناء الدولة ومؤسساتها، على أن يحدد الدستور آليات توازن السلطات بين مؤسسة الرئاسة والمؤسسات الأخرى ويضع ضمانات لعدم تجاوز الفترات الرئاسية المحددة في الدستور .

الرؤية تقترح:

تعديل المناهج التعليمية وإلغاء كل ما يمجد ثقافة الحرب والانتصار فيها

شكل الدولة اتحادي مكون من عدة أقاليم تحت السيادة اليمنية

اعتماد النظام الرئاسي بسبب إفراز النظام البرلماني حكومات ائتلافية ضعيفة

تنفيذ النقاط الـ (31) لمعالجة الشق الحقوقي للقضية الجنوبية

• النظام الانتخابي :

نرى في حزب العدالة والبناء ضرورة إعتماد نظام إنتخابي يعمل على تجاوز كافة الإختلالات والمشاكل التي نتجت عن التجارب السابقة ويكون قادرا على تحقيق شراكة حقيقية بين كافة القوى السياسية والاجتماعية ويعمل على تحفيز المواطنين على الاشتراك في صناعة الشأن العام، وبذلك فإن النظام الانتخابي المختلط القائم على 50 % للقائمة النسبية و 50 % للنظام الفردي هو الأنسب خلال الفترة القادمة ويتم ترسيم الدوائر الانتخابية بناء على نتائج ترسيم الأقاليم وبما يعمل على تحقيق شراكة وطنية حقيقية في بناء الدولة والتنمية الشاملة .

ويجب أن يسبق ذلك إصلاح السجل الانتخابي من خلال سجل انتخابي اليكتروني جديد يعتمد على الرقم الوطني والبصمات الحيوية كأساس للبيانات الإنتخابية .

ثانيا : في جانب المعالجات الحقوقية :

إننا في حزب العدالة والبناء نرى أن تنفيذ النقاط العشرين التي تقدمت بها اللجنة الفنية للإعداد والتحضير لمؤتمر الحوار الوطني والنقاط (الإحدى عشرة) التي أكد عليها فريق القضية الجنوبية يشكل الجزء العملي الأهم في معالجة الشق الحقوقي للقضية الجنوبية ومن هذا المنطلق فإننا نؤكد على أهمية ما يلي:-

1 - التنفيذ الفعلي لمهام لجنتي معالجة قضايا الأراضي والمسرحين من أعمالهم والبدء في إثبات الحقوق وجدولة الاستحقاقات من خلال خطط مبرمجة على المدى القصير والمتوسط والبعيد .

2 - عودة مؤسسات وأراضي الدولة التي تم خصخصتها بصفقات مشبوهة ، وعودة الوضع القانوني لكافة العاملين الذين تم تسريحهم منها إلى وضعهم السابق فيها .

3 - تفعيل ميناء ومطار عدن وبما يعمل على تحقيق الفائدة الاقتصادية والتنموية منهما .

4 - العمل على تشجيع الاستثمار المحلي والخارجي في المناطق الجنوبية وبما يسهم في خلق رأسمال وطني متوازن .

5 - تعديل المناهج التعليمية وإلغاء كل ما يمجد ثقافة الحرب والانتصار فيها .

خاتمة :

الإخوة والأخوات..

إن ما ورد في رؤيتنا يشكل خطوطاً عريضة لحلول القضية الجنوبية من وجهة نظر حزبنا كمكون سياسي ، وقد رأينا أن تترك القضايا التنفيذية وتفاصيلها للخبراء والمختصين ، مع مراعاة الواقعية في التعامل معها وتوافر النية الصادقة لبناء الثقة لدى كافة المكونات السياسية والاجتماعية من أجل تجاوز الماضي وبناء الدولة المدنية التي ستضمن عدم تكرار ما حدث من أخطاء ، كما يجب علينا جميعا أن نحرص على الخروج بحلول وضمانات تكفل إعادة الأمن والاستقرار لليمن وتشكل البداية الحقيقية لليمن الجديد ، وأن نضع في حساباتنا الفترة الكافية لتنفيذ مخرجات الحوار وترجمتها على أرض الواقع ، وهو ما يتطلب فترة زمنية يتم خلالها التهيئة لتنفيذ المخرجات على المستويين السياسي والاجتماعي ، والتي نرى أن تكون في حدود خمس سنوات يتم خلالها تطبيق نظام اللامركزية الإدارية بكامل صلاحياته .

رؤية حزب الرشاد اليمني السلفي لحلول القضية الجنوبية

نص رؤية حزب الرشاد اليمني ((لحلول وضمانات القضية الجنوبية))

المقدمة:

إلى فريق القضية الجنوبية بمؤتمر الحوار الوطني الشامل

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه وسلم وبعد.

فقد سبق لحزب الرشاد اليمني أن قدم رؤيته حول جذور ومحتوى القضية الجنوبية في مؤتمر الحوار الوطني وها هو اليوم يتقدم برؤيته لحل هذه القضية مستنداً إلى جملة من المقدمات التي يجب أن تستصحب لحل هذه القضية :

أولاً: رفع الظلم والحيف بمختلف صوره الذي لحق بأبناء المحافظات الجنوبية منذ عام 67م.

ثانياً: ضرورة إيجاد الحلول العادلة لعموم أبناء الشعب اليمني في شماله وجنوبه وتجنب إيجاد الحلول المختزلة التي لا تبنى على أسس ومعايير العدالة العامة حتى لا تحل مشكلات بنظيراتها ويستمر مسلسل الظلم من ناحية إلى أخرى ومن حقبة إلى أختها.

ثالثاً: مراعاة الجانب الجغرافي والتاريخي والسياسي لأبناء المحافظات الجنوبية وعدم التغافل عن هذا الجانب أو التجافي عنه عند وضع الحلول.

رابعاً: مراعاة مآلات الأمور واستشراف آفاق المستقبل عند وضع الحلول وعدم التقيد بملابسات وأحوال اللحظة الراهنة التي كثيراً ما تقودها العاطفة ولهيب الحماسات دون التبصر في دراسة التركيبة الاجتماعية والمناطقية والسياسية المعقدة التي تحتم على واضعي الحلول الغوص في أعماقِ وأبعاد وأسرار التركيبة المجتمعية إعمالاً لمبدأ (الدواء الناجع يبنى على التشخيص السليم).

بعد هذه المقدمة يمكن الإشارة إلى الحلول التي نراها في حزب الرشاد اليمني في الآتي :

أولاً: إجراءات ضرورية :

حينما نتحدث عن الحلول والضمانات للقضية الجنوبية لابد من جملة من التدابير حتى تكون بمثابة العناوين الجادة التي لا تقف فحسب عند مجرد الإشارات للحلول بل تتخطاها إلى واقع عملي وملموس تنعكس آثاره على المواطنين في المحافظات الجنوبية ومن ذلك:

1. الاعتذار الرسمي من قبل الجهات التي تقلدت حكم الجنوب منذ عام 67م إلى عامنا هذا بحيث يتضمن هذا الاعتذار إدانة جميع الممارسات الظالمة التي تتابعت عليها النخب الحاكمة في جنوب اليمن لا فرق في ذلك بين المظالم والانتهاكات المتعلقة بالثقافة الإسلامية وفصل الدين عن الدولة ومحاربة الشعب في ثوابته وقيمه أو المظالم المتعلقة بالدماء وما حصل من قتل وسحل وتعذيب خارج إطار القضاء العادل أو المتعلقة بالحقوق المالية من سياسة التأميم ومصادرة الأموال والعقارات أو السطو عليها ونهبها والعبث بثروات المجتمع.

2. رد المظالم إلى أهلها ومعالجة مشاكل التأميم وتعويض المتضررين من هذه السياسة الجائرة وكذلك حصر كل الأراضي التي تم الاستيلاء عليها بغير وجه شرعي وإعادة هذه الممتلكات إلى ملكية الدولة إن كانت من الحقوق العامة أو إعادتها إلى مالكيها الحقيقيين إن كانت من الحقوق الخاصة .

3. حصر ومعرفة جميع الذين سرحوا من وظائفهم العسكرية والمدنية بدون وجه حق وإعادتهم إلى أعمالهم ورد الاعتبار لهم وتعويضهم عما لحقهم من الأضرار تعويضاً عادلاً جراء هذه السياسة الجائرة.

4. حصر ومعرفة جميع الشركات والمؤسسات العامة التي تم التعدي والاستيلاء عليها ومعالجة أوضاع المتضررين من ذلك وتصحيح أوضاعها وإعادتها إلى الصالح العام وتفعيل دورها المجتمعي بما يحقق النفع للمجتمع .

5. نقترح أن تقام مخططات عقارية في ضواحي المدن الكبرى في الجنوب من عقارات الدولة ويتم بموجبها تعويض عموم المظلومين تعويضاً عادلاً يرضى به أصحاب المظالم مع إعادة الاعتبار لهم.

6 - تقوم الحكومة على وجه السرعة بتنفيذ مشاريع إستراتيجية وخدمية تعود بالنفع على المواطنين كتفعيل المنطقة الحرة ونحو ذلك .

ثانياً : إجراءات حقوقية :

وفيما يتعلق بالجوانب الحقوقية يتم التعامل مع المحافظات الجنوبية بما يتطلب مراعاة الجانب الجغرافي بالتوازن المثمر مع الجانب السكاني في شمال اليمن بنسبة عادلة ينظمها القانون في الدوائر الانتخابية وبما يحقق الشراكة الحقيقية لأبناء المحافظات الجنوبية في السلطة والثروة والوظائف العامة دون فتح الذرائع للاستحواذ والاستفراد بالثروة والسلطة وبعيداً عن الإستقواء بالجانب السكاني أو الجغرافي.

ثالثاً : مجالات الثروة :

تعتبر الثروة والموارد الطبيعية ملكاً عاماً للشعب اليمني وموردا قومياً أينما وجدت في جنوب اليمن وشماله غير أن هذا الأمر لا يمنع من وضع إعتبارات خاصة ومميزات جغرافية لمواطن الثروة في عموم اليمن ويجب أن تخصص ما لا يقل عن 10 % من الموارد السيادية لصالح المحافظة .

رابعاً: المجال السياسي :

ينطلق الرشاد في رؤيته لحل القضية الجنوبية في الجانب السياسي من مبدأ الوحدة اليمنية التي تمت بين نظامي الحكم في شمال اليمن وجنوبه عام 90م والتي جاءت بعد سلسلة من الإجراءات والمؤتمرات الثنائية وما تلاها من تصديق مجلسي الشعب والشورى ومن إستفتاءات وإنتخابات ومباركة شعبية بتحقيق هذا الحلم الذي انتظره أبناء اليمن طويلاً .

وعليه فإن القضية الجنوبية - رغم تأكيدنا على خصوصياتها السياسية والتاريخية والجغرافية - تعد في واقع الأمر معضلة من معضلات الخلل في مقومات الدولة اليمنية في عموم أرجاء اليمن وحلها مرهون بحل إشكالية الدولة وقيامها على العدل والعمل المؤسسي والحكم الرشيد القائم في تشريعاته وأحكامه على كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم بحيث يعطى كل ذي حق حقه ولا يبخس أحد ما هو له بأي اعتبار مستلهمين في ذلك أن العدل بمفهومه الشامل هو أساس الرخاء والإستقرار والأمن وأن الظلم بمختلف صوره هو أساس التدابر والبغضاء والشحناء وإثارة النعرات الجاهلية والعصبية المذمومة .

وبناءً على ذلك فإننا في حزب الرشاد نرى أن يكون شكل الدولة على النحو الآتي :

إن اتخاذ قرار بشكل الدولة يعد أهم وأخطر قرار يتخذه حزب أو كيان سياسي أو فرد أو شعب لما يترتب عليه من تبعات وآثار في كل مناحي الحياة لا تقتصر على الحاضر وإنما تتجاوزه إلى المستقبل البعيد.

لذا فإن من يتخذ قراراً في ذلك فإنه سيتحمل مسؤولية عظمى أمام الله ثم أمام شعبه وأمته ثم أمام التاريخ والأجيال القادمة.

فاختيار شكل الدولة قرار استراتيجي يحتم علينا اتخاذه بتفكير واع بل بعقل استراتيجي يبذل لذلك أعظم المجهود الفكري والمعرفي ليكون قراراً صادراً من موقع المسؤولية لا قراراً تحركه العواطف المجردة أو يبنى على الآمال المتوهمة أو ينساق وراء رغبات النخب أو يكون صدى لأصوات عالية.

لذا فإننا في حزب الرشاد نؤكد على اعتبار الأسس والمعايير العلمية والموضوعية والواقعية في اختيار شكل الدولة ومن ذلك:

1 - أن يعكس شكل الدولة سمات الهوية والتاريخ والجغرافيا والهموم والمطالب والتطلعات للشعب اليمني وينهض به من واقعه الأليم الذي لخصته ورقة وزارة التخطيط والتعاون الدولي المقدمة في اجتماع لندن في هذه الأرقام:

47.6 % من اليمنيين يقل دخلهم عن دولارين باليوم.

32.1 % من اليمنيين لا يحصلون على غذاء كاف.

45.3 % معدل الأمية في اليمن.

42 % من مناطق اليمن تغطيها الطاقة الكهربائية.

32 % تغطية خدمات الأمن والقضاء والسلطات المحلية.

76 % لا يحصلون على مياه شرب من الشبكة العامة.

52.9 % من الشباب عاطلون عن العمل.

فينبغي أن تكون هذه الأرقام وتعديلها حاضرة لدى صانع القرار في شكل الدولة التي من أهم وأوجب وظائفها تخليص هذا الشعب الأبي من معاناته وتوفير العيش الكريم والخدمات الراقية له والنهضة به نحو الرقي والتقدم.

2 - دراسة واعتبار الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والجغرافية والأمنية والتركيبة السكانية لليمن في اختيار شكل الدولة.

3 - أن يكون شكل الدولة متلائماً ومتوافقاً مع القدرات البشرية والإمكانات المادية المتاحة والمطلوبة لإقامة الدولة لا المتوقعة من المنح الدولية المتوهمة.

4 - تقدير حجم المخاطر المتوقعة وغير المتوقعة في القرار ومراعاة التدرج في بناء الدولة عبر مراحل من تكوينها والتخطيط لها إلى تنفيذها وترجمتها إلى الواقع إلى التقييم والرقابة المصاحبة للتنفيذ ومقارنة الأداء الفعلي بالأداء المرغوب فيه أو المخطط له وتحديد آلية وفترة الانتقال لكل مرحلة.

5 - مراعاة التوافق والتوازن بين مفردات البناء التنظيمي للدولة والابتعاد عن الصيغ المعقدة واختيار الصيغ المبسطة والسلسة والواضحة في تحقيق وأداء وظائف الدولة.

6 - اعتبار مؤثرات المحيط الخارجي بمتغيراته السياسية والاجتماعية والاقتصادية وعلاقته التعاونية أو التنافسية أو العدوانية باليمن.

7 - أن يبنى قرار شكل الدولة على المعلومات العلمية الكافية والدقيقة للأبعاد المقومة للدولة والمؤثرة فيها ومدى مناسبة النماذج المقترحة من الخبراء للواقع اليمني، وتحليل الأخطاء والانحرافات في الدولة القائمة وتحديدها هل هي في نوع الدولة أم في إدارتها ونظام حكمها .

ولأن المعلومة هي الركيزة الأساسية لدعم واتخاذ القرار فعلينا أن نحدد الخبرات والمعلومات المطلوبة لذلك لا أن نكون وعاء لخبرات ومعلومات لمجرد أنها متاحة ومتوفرة.

لذا فإن حزب الرشاد يرى أن شكل الدولة اليمنية هو:

(الدولة البسيطة اللامركزية ذات الحكم المحلي الكامل الصلاحيات مالياً وإدارياً)

والتي سنحدد تفاصيلها لاحقاً من خلال تكامل ودقة المعلومات ونتائج البحوث العلمية وقواعد البيانات الحديثة مع ما سيقرره مؤتمر الحوار الوطني في ذلك .

خامساً : الضمانات

إن الضمانات الحقيقية تتطلب أموراً لا بد من اعتبارها :

1 - بناء وترسيخ الثقة والتآلف بين أبناء الشعب اليمني في جنوبه وشماله وإزالة جميع الأسباب والمماحكات التي أوجدت شروخاً وتصدعات اجتماعية بين أبناء المجتمع اليمني.

2 - إقامة دولة المؤسسات والحكم الرشيد القائم على العدل وإصلاح المنظومة القضائية وترسيخ معاني الحقوق المشروعة والحريات المعتبرة في أوساط المجتمع .

3 - بناء جيش وطني ولاؤه لله ولدينه ثم لوطنه وأمته بعيداً عن الولاءات الحزبية الضيقة والمناطقية والقبلية .

4 - إيجاد ميثاق شرف بين أطراف العمل السياسي .

والله الهادي إلى سواء السبيل

منظمات المجتمع المدني تقدم رؤيتها لحل القضية الجنوبية

مقترحات المجتمع المدني:

دولة اتحادية مكونة من (21) ولاية أو (3) ولايات في الشمال والجنوب

تخصيص نسبة (30) بالمائة للمركز و(10) بالمائة للولايات الأقل دخلاً

تنفيذ النقاط الـ (31) والاعتذار للجنوب وتشكيل حكومة كفاءات

(14 أكتوبر) تنشر خلاصة رؤية مكون منظمات المجتمع المدني المقدمة الى فريق القضية الجنوبية في مؤتمر الحوار الوطني الشامل حول الحلول والضمانات المقترحة للقضية الجنوبية:

أولاً : مقدمة :

استنادا إلى الرؤية التوافقية التي خرج بها فريق القضية الجنوبية عن الجذور والمحتوى بتوافق جميع المكونات والتي تؤكد على أن القضية الجنوبية قضية سياسية وطنية عادلة بامتياز فضلا عن الأبعاد السياسية والاقتصادية والحقوقية والقانونية والثقافية التي تم استخلاصها من جميع المكونات وتم الخروج إلى الرؤية التوافقية السالف ذكرها والتي أكدت أن شكل الدولة المركزية المعمول بها حاليا اثبت عدم فعاليته لحلول جميع المشاكل التي تعاني منها البلد واثبت انه نظام غير مناسب في المرحلة القادمة خاصة في المحافظات الجنوبية ، لذلك كله لابد من تغيير شكل الدولة بنظام وشكل يلبي متطلبات الشعب ويعالج أوجه القصور والمخالفات والفساد الذي تم في ظل نظام الحكم المركزي لابد من نظام حكم يعالج ويجبر الضرر في جميع أنحاء الوطن وخاصة إخواننا في المحافظات الجنوبية ويرفع الظلم عنهم ويضمن عدم تكرار هذا الظلم ويضمن التلاحم الوطني وضمن إقامة دولة مدنية حديثة دولة قانون تتكافأ فيها الفرص ويحترم فيها مبدأ الشراكة والمساواة ويذوب فيها جميع النعرات المناطقية الضيقة.

ولهذا سنحاول وباختصار شديد أن نقدم نموذجين لشكل الدولة الأنسب للمرحلة القادمة وقبل البدء بذكر الخيارين لابد من ذكر الإجراءات الضرورية والآنية لإعادة الثقة وتهدئة الشارع لقبول نتائج الحوار كحلول عاجلة.

ثانيا : الحلول الإجرائية والعاجلة :

1 - الإسراع بتنفيذ النقاط العشرين والنقاط الإحدى عشرة بقرارات جمهورية تضمن سرعة تنفيذها .

2 - إعادة الاعتبار والاعتذار للجنوب .

3 - تشكيل حكومة كفاءات تلبي طموحات الشعب.

4 - إصدار قانون العدالة الانتقالية للفترة من 1967 وحتى 2013 .

5 - إعادة المسرحين والمبعدين والمنقطعين من المدنيين والعسكريين وتعويضهم التعويض العادل لما لحق بهم من أضرار مادية ومعنوية .

6 - إعادة الأراضي والممتلكات العامة والخاصة المصادرة والمستولى عليها .

7 - إصدار قانون يجرم الفتاوى التكفيرية وإدانة الفتاوى التكفيرية الصادرة بحق الجنوب ومقضاه من أصدرها.

8 - صياغة ميثاق شرف يوقع عليه جميع المكونات السياسية .

9 - عدم اقتصار المناصب السيادية على منطقة معينة أو مجموعة بعينها وإشراك الجميع بناء على الكفاءات والمفاضلة وليس المحاصصة .

10 - خلق فرص عمل متساوية ومتكافئة دون تمييز .

ثالثا: شكل الدولة :

نحن كمكون منظمات المجتمع المدني في فريق القضية الجنوبية نرى أن هناك خيارين لشكل الدولة المناسب في المرحلة القادمة وهما على النحو الآتي:-

الخيار الأول : دولة اتحادية تتكون من 21 ولاية مع تخصيص نسبة 30 % من ثروات وإيرادات كل ولاية لصالح الدولة المركزية.

الخيار الثاني : دولة اتحادية تتكون من ثلاث ولايات على النحو الآتي :

الولاية الأولى : حضرموت والمهرة .

الولاية الثانية : عدن - تعز- لحج - إب- أبين - البيضاء - ذمار- الضالع .

الولاية الثالثة: صنعاء - الحديدة - شبوة - مأرب -الجوف - عمران -حجة- صعدة -ريمة - المحويت .

وبهذا التقسيم يضمن لكل ولاية منفذ بحري ومصدر للثروة وعلى أن يتم تخصيص نسبة 30 % للدولة الاتحادية المركزية وأيضاً أن يتم تخصيص نسبة 10 % من إيرادات الولاية الغنية بالثروات للولاية الأقل منها .

رابعاً: الضمانات :

1 - صياغة دستور يضمن تنفيذ الحلول السابق ذكرها .

2 - توقيع ميثاق شرف بين كل المكونات السياسية والمستقلة المشاركة في الحوار وغير المشاركة بالحوار على تنفيذ هذه الحلول.

3 - الإشراف الدولي والإقليمي للدول العشر الراعية للمبادرة الخليجية دون التدخل بالسيادة الوطنية وإنما مجرد إشراف يضمن التنفيذ .

مكون منظمات المجتمع المدني
في فريق القضية الجنوبية
الأربعاء 24 /7/ 2013 م